البرلمانيون والهيئات الرقابية

حصن منيع فى مواجهة الفساد

عادل بن عبد الرحمن العسومى

رئيس البرلمان العربي

يمثل الفساد إحدى الآفات الخطيرة التى تهدد أمن واستقرار المجتمعات، وتتسبب فى إهدار الطاقات المالية والبشرية وتعرقل جهود التنمية، كما تحول دون التوزيع العادل للموارد، وثمة صلة وثيقة بين الفساد بصوره المختلفة، والأشكال الأخرى للجريمة المنظمة، مثل الإرهاب، والاتجار فى المخدرات، والاتجار فى البشر، وغسل الأموال، وغيرها من الجرائم، ومن هنا، فإن مكافحة الفساد، تأتى فى مقدمة المتطلبات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز البناء الديمقراطى للدول، وفرض سيادة القانون، وترسيخ مبادئ الشفافية والحكم الرشيد، كما تعد من الضمانات الرئيسة للحفاظ على جهاز إدارى فعّال وقادر على العمل بكفاءة، تتناسب مع متطلبات البناء والتنمية.

دور البرلمانيين فى مكافحة الفساد

لا شك فى أن البرلمانات تعد من المؤسسات الرئيسية القادرة، بحكم وظائفها وصلاحياتها، على تعزيز الشفافية ودعم المساءلة ومواجهة الفساد بكل صوره، ليس فقط على الصعيد الوطنى، وإنما على المستويات الإقليمية والعالمية أيضا، لاسيما أنه توجد تجمعات ومنظمات برلمانية إقليمية ودولية تأسَّست خصيصا لهذا الغرض، انطلاقا من حقيقة أن الفساد لم يعد شأنا وطنيا داخليا، وإنما أصبح ظاهرة عالمية، ولكن بدرجات متفاوتة، تختلف من إقليم إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى .

وبمطالعة دساتير الدول العربية واللوائح الداخلية لمجالسها وبرلماناتها، نجد أن للبرلمانيين دورا محوريا فى مكافحة الفساد، سواء على مستوى المنع من خلال الوقاية منه وتعزيز أدوات الشفافية والإفصاح والحوكمة والتوعية بمخاطره، أو على مستوى المكافحة من خلال التجريم والملاحقة، وذلك من خلال وظائفهم الأساسية التى يقومون بها فى مجالى التشريع والرقابة، والتى تضع عليهم العبء الأكبر فى مواجهة هذه الآفة الخطيرة.

فمن الناحية التشريعية، يضطلع البرلمانيون بالوظيفة الأساسية فى سن التشريعات والقوانين، التى تضمن وتفرض الأطر والآليات الفعالة لتجفيف منابع الفساد، كما تضع العقوبات والإجراءات الرادعة فى مواجهته، وتمثل هذه القوانين، المحدد الرئيسى لعمل الهيئات والمؤسسات الرقابية فى إطار قيامها بوظائفها فى محاربة الفساد، ويرتبط بالدور التشريعى للبرلمانيين، حث الحكومات على الانضمام إلى الاتفاقيات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة، والعمل على تضمين أحكام هذه الاتفاقيات فى التشريعات الوطنية لضمان التزام الدولة بها.

أما على صعيد الوظيفة الرقابية، فالبرلمانيون مسئولون عن تفعيل آليات المراقبة والمحاسبة بأشكالها المختلفة، للتأكد من حسن تطبيق قوانين مكافحة الفساد، وفقا للمقاصد والأهداف التى من أجلها وُضِعت هذه القوانين، ولدى البرلمانيين أدواتهم الرقابية المتعددة للقيام بذلك، والتى تتدَّرج بدورها، بداية من طلبات الإحاطة وتوجيه الأسئلة، وصولاً إلى أداة الاستجواب، وذلك لمساءلة السلطة التنفيذية، بأجهزتها المختلفة، فى حال التقاعس عن القيام بواجبها فى اتخاذ التدابير الوقائية فى مكافحة الفساد، أو اتخاذ الإجراءات اللازمة لملاحقة الفاسدين، كما يمكن للبرلمانيين فى هذا السياق أيضا، تشكيل لجان خاصة للتحقيق فى ملفات وقضايا مرتبطة بالفساد، فضلاً عن مناقشة التقارير الخاصة بالهيئات والمؤسسات الرقابية المعنية، بشكل دورى.

وفى ضوء التداعيات الخطيرة التى أفرزتها جائحة كورونا على العالم

> مصر من أوائل الدول التى وقعت على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، والتى لديها التزام واضح وقوانين وتشريعات تساهم فى منع ومكافحة الفساد، فضلاً عن تبنيها استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد أدرجتها الأمم المتحدة، كأحد أهم الممارسات الناجحة، فى مجال الوقاية من الفساد ومكافحته

أجمع، تضاعفت المسئولية الملقاة على عاتق البرلمانيين فى مكافحة آفة الفساد، خاصة فى القطاعات الأكثر تضررا من الجائحة، فضلاً عن دورهم الحيوى فى متابعة ومراقبة تنفيذ الخطط المرصودة لتحقيق التعافى الآمن من هذه الجائحة، وذلك للتحقق من أن السلطة التنفيذية وجميع مؤسسات الدولة، تمارس مهامها وفقا للدستور والقانون، لتحقيق الصالح العام للمواطنين.

وواقع الأمر، فإن قيام البرلمانيين بدورهم المنوط بهم فى هذا السياق على أكمل وجه، يتطلب تأمين الدعم الفنى اللازم لهم، من خلال تقديم خدمات فنية وإدارية ملائمة لتعزيز قدرتهم على تقييم التشريعات القائمة، وإصدار القوانين الجديدة، لاسيما أن مكافحة الفساد، هو نشاط دائم وعمل دؤوب، يتطلب المتابعة والتقييم بشكل مستمر.

مكافحة الفساد فى أجندة عمل البرلمان العربي

يُولى البرلمان العربى أهمية كبيرة، فى استراتيجية عمله الجديدة، لتعزيز العمل العربى المشترك فى مجال منع ومكافحة الفساد ودعم الشفافية، ومن مُنطلق أن الفساد لم يعد شأنا محليا خاصا بكل دولة على حدة، يحرص البرلمان العربى على تنسيق الجهود وتعزيز التعاون فيما بين الدول العربية، وكذلك بينها وبين الدول الأخرى ، من أجل تبادل أفضل التجارب والممارسات فى مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وتهيئة بيئة ومُناخ ملائمين للعمل والإنتاج والتقدم، ويؤكد البرلمان العربى فى جميع المناسبات ذات الصلة، على ضرورة تفعيل الإنفاذ الفعلى لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وكذلك الاتفاقيات الإقليمية والدولية الأخرى المعنية، وذلك لضمان تنفيذ الدول العربية لالتزاماتها الناشئة عن هذه الاتفاقيات، فضلاً عن إجراء تقييم دورى للتشريعات واللوائح والقرارات الوطنية ذات الصلة بمنع ومكافحة الفساد والوقاية منه، وتقرير مدى كفايتها وتوافقها مع نصوص الاتفاقيات العربية والدولية ذات الصلة.

وانطلاقا من إيمان البرلمان العربى الكامل بالدور النبيل والجهود المقدرة التى تقوم بها المؤسسات والهيئات الرقابية فى الدول العربية، فى مجال مكافحة الفساد ونشر قيم النزاهة والشفافية والحوكمة، يأتى حرص البرلمان العربى على تعزيز التعاون مع تلك المؤسسات، وإقامة شراكات مؤسسية معها فى هذا المجال الحيوى، على نحو يسهم فى تمكين البرلمانيين وبناء وتعزيز قدراتهم فى مجال الحوكمة والشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد،

أحد اجتماعات البرلمان العربى أكتوبر ٢٠٢١

«دليل للبرلمانيين العرب لمكافحة الفساد» سيعد الوثيقة الأولى من نوعها على هذا المستوى، بحيث يتضمن هذا الدليل خريطة تفاعلية واضحة للاتفاقيات الدولية والإقليمية والعربية ذات الصلة، فضلاً عن أبرز القوانين الوطنية التى يمكن الاسترشاد بها كنماذج فعالة فى تطوير البنية التشريعية لمنع ومكافحة هذه الظاهرة

التعاون بين البرلمان العربى ومصر

تُعد مصر من أوائل الدول التى وقعت على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، والتى لديها التزام واضح وقوانين وتشريعات تساهم فى منع ومكافحة الفساد، فضلاً عن تبنيها استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، والتى أدرجتها الأمم المتحدة، كأحد أهم الممارسات الناجحة لجمهورية مصر العربية، فى مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، والعلاقة بين البرلمان العربى والدولة المصرية هى علاقة وثيقة تتسم بالتعاون والتشارك، ونلقى الضوء هنا على التعاون بين البرلمان العربى وهيئة الرقابة الإدارية باعتبارها الجهة المعنية بمنع ومكافحة الفساد فى مصر.

وفى ضوء الخبرات الوطنية والعربية والدولية المتراكمة لدى هيئة الرقابة الإدارية بجمهورية مصر العربية، وكذلك الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد ودورها المشهود له فى مجال تأهيل الكوادر البشرية العاملة فى هذا المجال، فإن التعاون بين البرلمان العربى وهيئة الرقابة الإدارية يهدف إلى تعزيز قدرات البرلمانيين العرب فى مجال مكافحة الفساد، وتنظيم فعاليات مشتركة على مستوى الدعم الفنى المتبادل بين الجانبين، وتحقيق التوظيف الأمثل لتبادل الخبرات والتجارب العربية المختلفة فى هذا المجال، فضلاً عن بناء نوع من الشراكة العلمية والأكاديمية والبحثية بين الجانبين، تنبثق عنه برامج عمل ودورات تدريبية، وجولات دراسية للبرلمانيين للاطلاع على تجارب الآخرين.

ويستهدف التعاون المشترك بين البرلمان العربى وهيئة الرقابة الإدارية تطوير «دليل للبرلمانيين العرب لمكافحة الفساد»، والذى سيعد الوثيقة الأولى من نوعها على هذا المستوى، بحيث يتضمن هذا الدليل خريطة تفاعلية واضحة للاتفاقيات الدولية والإقليمية والعربية ذات الصلة، فضلاً عن أبرز القوانين الوطنية التى يمكن الاسترشاد بها كنماذج فعالة فى تطوير البنية التشريعية لمنع ومكافحة هذه الظاهرة، وكذلك الأطر والمعايير المُثلى المفترض توافرها فى التجارب الناجحة فى مكافحة الفساد، استنادا إلى بعض الخبرات الوطنية والإقليمية والدولية الرائدة، وسوف يمثل هذا الدليل إضافة نوعية لتعزيز قدرات البرلمانيين العرب وتمكينهم فى مجال منع ومكافحة الفساد على كافة المستويات، بحيث يكون لديهم معرفة كاملة بالأدوات التى تُمكنهم من القيام بدورهم وتحمل مسئولياتهم المنوطة بهم فى هذا المجال، وبما يمكنهم أيضا من متابعة المؤشرات الدولية والإقليمية والوطنية فى مجال منع الفساد ومكافحته، ووضع السياسات والتشريعات اللازمة لتطبيق هذه المؤشرات، بما يتناسب وخصوصية المجتمعات العربية.

إن المواجهة الفعّالة للفساد تتطلب وجود برلمان مستقل وقادر على أن يمارس واجباته ويتحمل مسئوليته الكاملة فى التشريع والرقابة والمساءلة، فهذا هو المدخل الأمثل لترسيخ ثقافة مكافحة الفساد وتحقيق النمو والازدهار والتنمية المستدامة، التى تصبو إليها شعوبنا العربية، كما أنه لابد من إدراك أن بيئة الفساد مُعقدة، وأسباب انتشاره متغيرة وليست ثابتة، وتختلف من مكان إلى آخر ومن وقت إلى آخر، وهو ما يستدعى اليقظة المستمرة والمواجهة الدائمة والمتطورة له، ومن المهم التأكيد أن جانبا رئيسيا من الحرب على الفساد، يرتبط بزيادة الوعى المجتمعى بمخاطر هذه الظاهرة وتداعياتها المدمرة على المجتمعات والدول، وهو ما يعنى أن محاربة الفساد تُعد مسئولية مجتمعية تشاركية، لا تقتصر على الدور الذى تقوم به السلطات الرسمية فى الدولة فقط، وإنما يجب أن تتضافر جهود جميع الأفراد ومؤسسات المجتمع المدنى ووسائل الإعلام، فى محاربتها واجتثاثها من جذورها.